

لأن يشغل أكثر من وظيفة بعلامة إعرابية واحدة أن الاسم الجامد يقع مبتدأ كما يقع خبراً ويكون خبراً بدون قيد، ولكنه يكون مبتدأ بشرط أن يكون معرفة، أو نكرة تدل على معين، وعلّة وجوب ذلك عند النحاة، أن الإخبار لا يصح أن يكون إلا عن معين، والاسم المعين هو المعرفة. أما النكرة فلا تدل على معين إلا في حالات خاصة جعلها النحاة مبررات لوقوع الاسم النكرة مبتدأ، والاسم المشتق، ويراد به اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل :

أ - إذا وقع الاسم المشتق متقدماً، إما أن يكون مفرداً أو غير مفرد، فإذا كان مفرداً وكان الاسم الثاني مفرداً، أُعربَ الأول خبراً مقدماً والثاني مبتدأ مؤخرًا على رأي، أو أُعربَ الأول مبتدأ، والثاني فاعلاً سد مسد الخبر على رأي آخر، مثل «أقائم زيد» ويعرب على الرأي الأول هكذا:

الهمزة للاستفهام، «قائم» خبر مقدم، «زيد» مبتدأ مؤخر.

ويعرب على الرأي الثاني هكذا: الهمزة للاستفهام، «قائم» مبتدأ، «زيد» فاعل لقائم سد مسد الخبر.

أما إذا كان الأول مفرداً والثاني مثني أو جمعاً، فإنه يتحتم أن يعرب الأول مبتدأ، والثاني فاعلاً سد مسد الخبر، وسبب وجوب هذا الإعراب دون الإعراب الآخر أنه يتحتم أن يتفق الخبر مع المبتدأ في العدد، ولهذا أعرب الاسم المشتق مبتدأ والثاني فاعلاً له، ولا يتحد الفاعل في العدد مع الوصف الذي يرفعه مثل: «أقائم الولدان» ويشترط لكون الاسم المشتق مبتدأ شرطان:

١ - اعتماده على نفي أو استفهام

٢ - ذكر الفاعل - سواء كان اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً. وتتمام الكلام به.

ومعنى هذا أنه إذا لم يعتمد على نفي استفهام لم يكن مبتدأ، بل يكون خبراً مقدماً وكذلك يكون الاسم المشتق إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً أو اسماً ظاهراً، لم يتم به الكلام، كما يتضح من الأمثلة التالية :